فريق عمل الشؤون القانونية

المهمة، محاور العمل، التنفيذ والهيكيلية

١- المهمة:

تحضير البيئة القانونية المناسبة لعمل تجمع الولاء للوطن وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعميم الوعي لمفاهيم الدستور والقوانين التي ترعى شؤون المجتمع اللبناني وإلى وضع الدراسات اللازمة لتعديل ما يقتضي من القوانين الحالية أو سنّ قوانين جديدة تساهم في تطبيق دولة القانون والمؤسسات وفي تفعيل أجهزة الرقابة ودعم استقلاليتها وبما يتطابق مع مبادئ وثيقة التجمع "سيادة وطن، كرامة مواطن".

٢- محاور العمل:

أ- تقديم الرأي الإستشاري، وبما يختصّ حصراً، بالمضامين والتبعات القانونية لوثائق وأطر عمل ومخططات وبيانات تجمع الولاء للوطن وأيضاً بما يتعلق بأسس التفاهم التي يمكن عقدها مع تجمعات وطنية موازية.

ب- ترسيخ وتعزيز الثقافة القانونية حول مبادئ إحترام القوانين والحريات العامة والمواطنة لدى أعضاء التجمع.

ج- دراسة القوانين التي تُعنى بالشؤون الوطنية مع الأولوية لقوانين الإصلاح السياسي والإداري والإقتصادي.

د- دراسة الإطار القانوني المناسب لتطوير التنظيم مستقبلاً وتحويله إلى جمعية أو حزب يُعنى بالشؤون الوطنية.

٣- التنفيذ:

بهدف انجاز المهمة وفقا لمحاور العمل المحددة أعلاه، يقتضي على فريق عمل الشؤون القانونية تنفيذ ما يلي:

أ- الإطلاع على مجموع الوثائق التي تشكل عقيدة تجمع الولاء للوطن وتفهّم منطلقاتها وروحيتها وقِيَمِها بهدف الإسترشاد بها خلال تنفيذ كافة الواجبات المكلف بها فرق العمل.

ب- دراسة مجموع الوثائق التي تشكل عقيدة التنظيم من الناحية القانونية واقتراح الملاحظات المناسبة في حال وُجِدت.

ج- مراجعة أُطر العمل الداخلية وسبل تنفيذ المهام والنشاطات لتجمع الولاء للوطن والتأكد من عدم وجود أيّ ثغراتٍ قانونية واقتراح ما يلزم في هذا الصدد.

د- التدقيق في كافة المواد الإعلامية والإعلانية الصادرة عن تجمع الولاء للوطن والتأكد من انعدام وجود تفاعلات قانونية سلبية ضد التجمع في حال نشرها بالإضافة إلى تقديم الإقتراحات المناسبة.

هـ- مراجعة إتفاقيات التجمع، مع أشخاصٍ أو جمعيات، ومذكرات التفاهم أو التعاون مع الأحزاب الوطنية والتجمعات الموازية ومنظمات المجتمع المدني بهدف التأكد من ملائمة محتواها القانوني لتجمع الولاء للوطن.

و- وضع خطة للتوجيه القانوني لتعزيز الوعي والمعرفة القانونية لدى أعضاء تنظيم الولاء للوطن.

ز- إقامة محاضرات وندوات حوار يُدعى إليها رجال اختصاص في القوانين التي ترعى الشؤون السياسية والرقابية والمالية – المصرفية وحقوق الإنسان.

ح- إنشاء مكتبة إفتراضية تشمل كافة المراجع الدستورية والقانونية المختلفة والمراسيم الصادرة والمؤلفات القانونية.

ط- رصد مواقف رجال القانون والمجتمع المدني وعامة الناس من آثار تطبيق بعض القوانين الحالية أو المرتقبة، إيجاباً أو سلباً، واقتراح ما يلزم لناحية إصدار التجمع مواقف بهذا الشأن تبعاً لأهمية الموضوع أو مدى ارتباطه بمبادئ وقيم تجمع الولاء للوطن.

ي- إعطاء الاولوية لدراسة قانون الإنتخابات النيابية الحالي وتجميع مقالات ووجهات نظر حوله من مراجع قانونية يُعتدّ بها ومن ثمّ وضع تقرير حول إيجابياته وسلبياته مع تحديد ثغرات تنفيذه ومكامن الخلل فيه.

ك- تحضير مُقترح قانون للإنتخابات النيابية يركز على تأمين التمثيل الشامل والصحيح للشعب اللبناني ويؤمن بالدرجة الأولى انصهاراً وطنياً متيناً ويُعزز الإنتماء الوطني في مقابل إنهاء استغلال النزعات الطائفية والمذهبية والمناطقية.

ل- دراسة قانون الإنتخابات البلدي الحالي وتحضير مُقترح قانون جديد يساعد على تأمين التمثيل البلدي الصحيح.

م- تنفيذ دراسات، بالتعاون مع مؤسسات مختصة، لتقييم وضع المؤسسات الرقابية وتحديد مكامن الخلل فيها والمعوقات التي تمنعها من القيام بواجباتها والتي أدت إلى الحالة المتردية من الفساد وانعدام المحاسبة والهدر والإهمال ومن ثم تحضير دراسة حول هذا الموضوع تتضمن التوصيات المناسبة لمعالجة هذا الملف.

ن- تنفيذ دراسات قانونية أخرى مختلفة يرتئيها فريق العمل ضرورة تنفيذها أو التي يُطلب منه تنفيذها بناءً على اقتراحات من التجمع.

س- مراجعة الإدارات المعنية في الدولة لتحديد الشروط والمستندات اللازمة لتحويل تنظيم الولاء للوطن إلى جمعية أو حزب سياسي والعمل على تنفيذ الإجراءات اللازمة عند صدور قرارٍ بذلك.

٤- <u>الهيكلية/الوظائف الأساسية لفريق عمل الشؤون القانونية :</u>

أ- منسق فريق العمل.

ب- أمين سر الفريق.

ج- مجموعة التدقيق القانوني في أعمال ونشاطات التجمع.

د- مجموعة الدراسات القانونية.

هـ- مجموعة التدقيق القانوني في الإتفاقيات ومذكرات التفاهم.

و- مجموعة القوانين الإنتخابية.

ز- مجموعة الرصد القضائي والقانوني.

ح- مجموعة ملف الأجهزة الرقابية.

ط- مجموعة تعزيز الثقافة القانونية.

ي- أمين المكتبة القانونية.